مجلة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (07) / العدد: (02)، (2023)، ص 83 - 105

الثبات والتغير في توجهات الجزائر وأدائها الدبلوماسي تجاه إفريقيا منذ 2020

Stability and change in Algeria's attitudes and diplomatic performance towards Africa since 2020

لخضر حبيطة
مخبر الحقوق والعلوم السياسية
جامعة عمار ثليجي بالأغواط، (الجزائر)، la.habita@lagh-univ.dz

تاريخ الإستلام: 2023/06/02 تاريخ قبول النشر: 2023/12/16 تاريخ النشر: 2023/12/31

ملخص:

لقد سعت الجزائر بعد مرحلة الحراك الشعبي التي شهدتها عام 2019، بالتزامن مع بدايات تغير المشهد السياسي الداخلي في البلاد على مستوى القيادة السياسية، إلى تجسيد المواقف والسياسات الخارجية المعلنة، وتعزيز طموح المكانة والنفوذ الإقليمي، وتنويع مجالات التأثير، وتكثيف الأدوار، والعودة من خلال البوابة الأفريقية، ورغم صعوبة تقييم السلوك الخارجي الجزائري في هذه الفترة القصيرة، إلا أن بوادر التحول ومؤشرات الأداء الدبلوماسي قد أخذت في الظهور والتصاعد في مجالات متعددة، سواء من خلال الخطاب السياسي، أو من حيث الفاعلية والتأثير الميداني، واستغلال صانع القرار لكل مقومات القوة الصلبة والناعمة، والتاريخ الدبلوماسي الحافل، للعودة بقوة إلى العمق الإفريقي بعد غياب طويل، حيث ظهرت ملامح جديدة للسياسة الخارجية الجزائرية تظهر حقيقة دخولها عهدا جديدا، ورغبتها الملحة في التواجد إقليميا وقاريا، في ظل تزايد التحديات ومصادر التهديد الخارجية.

الكلمات المفتاحية:

السياسة الخارجية؛ الدبلوماسية؛ الدور؛ الجزائر؛ إفريقيا.

Abstract:

As the popular movement took place in 2019, in addition to the beginnings of change in the internal political scene in the country at the level of the political leadership, Algeria sought to embody the declared foreign positions and policies, enhance the ambition of regional status and influence, diversify the spheres of influence, intensify the roles, and return through the African gate. however, despite the difficulty of evaluating Algeria's external behavior in this short period, signs of transformation and indicators of diplomatic performance have begun to emerge and be seen in various fields, whether through political discourse, or in terms of field effectiveness and influence, and the decision-makers' exploitation of all the elements of hard and soft power, and the busy diplomatic history to strongly sail back to the African depth after a long absence, where new features of Algerian foreign policy emerged that emphasize the fact that it stepped towards a new era as its urgent desire to be present regionally and continentally in light of the increasing challenges and external sources of threat.

Keywords:

Foreign Policy; Diplomacy; role; Algeria; Africa.

1.مقدمة:

تعتبر الدائرة الإفريقية الفضاء الجيوسياسي الأبرز للجزائر ولعمقها الاستراتيجي، ورغم ذلك، فإن البعد الأفريقي ظل غائبا عن أجندات السياسة الخارجية لفترة طويلة، وهو ما قوض أداء الدبلوماسية الجزائرية في القارة السمراء وقلص نفوذها، رغم امتلاكها لمقومات النجاح والتأثير، ولعل مرد ذلك، راجع لظروف بيئة صنع القرار والعوامل المحيطة به، وكذا للأوضاع السياسية والأمنية التي عاشتها البلاد، والتي جعلتها بعيدة عن ملفات القارة الأفريقية وقضاياها. وهو ما يستدعي القيام بمراجعة استراتيجية شاملة، وتقييم موضوعي لحصائل الحضور القاري، وإلماما حقيقيا بطبيعة البيئة الخارجية وتعقيداتها، لإعادة بعث النشاط الدبلوماسي وطموح المكانة، والانخراط في صياغة الترتيبات والمشاريع الإقليمية، مع الأخذ بمقتضيات المصلحة الوطنية، وإدارة العلاقات الخارجية بشكل براغماتي، وتكييف التوجهات الخارجية، بشكل يتناسب مع إمكانيات الدور، وحجم المخاطر والتهديدات، التي تزداد بوتيرة مقلقة ومتسارعة.

إن عودة الاهتمام بالبعد الأفريقي لدى صناع القرار في الجزائر منذ مطلع عام 2020، واستغلال عناصر القوة المتعددة، وتفعيل أدوات السياسة الخارجية، وعدم الارتهان للمعطيات القائمة، هو ضرورة أملتها التداعيات الإقليمية سياسيا وأمنيا، بعد دخول فاعلين دوليين كثر في تشكيل ملامح البيئة الأمنية والاستراتيجية في شمال إفريقيا، ومنطقة الساحل، وهو ما يحتم على الجزائر تكريس "سياسة المبادرة الاستراتيجية" عوض الانكفاء وردود الأفعال.

لقد أحدث تغير المشهد السياسي في الجزائر، انعطافا على مستوى التوجهات الخارجية، مع بداية الخروج من الانعزال والنمطية التي ميزت السلوك الخارجي لعقود، وبغض النظر عن الجدل القائم حول حقيقة وجود التغير من عدمه، فإن السلوك الدبلوماسي وأداءه الراهن في التعامل مع القضايا الإقليمية والأفريقية، يعتبر مؤشرا على دخول السياسة الخارجية الجزائرية مرحلة جديدة، وهذا يقود لطرح الإشكالية التالية: ما مدى التغير في توجهات وأهداف السياسة الخارجية الجزائرية ونشاطها الدبلوماسي في أفريقيا منذ مطلع عام 2020 ؟

فرضية الدراسة: تحولات البيئة الإقليمية للدولة تفرض عليها إعادة تكييف قراراتها الخارجية بشكل يتوافق مع حجم التحديات والتهديدات الناجمة.

منهج الدراسة: استعانت الدراسة بالمنهج الوصفي التحليلي في محاولة لفهم طبيعة التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الجزائرية، والعوامل المؤثرة فيها، وإعطاء مؤشرات كمية وكيفية عنها، كما تم استخدام اقتراب النظم في فهم تأثيرات البيئتين الداخلية والخارجية على النظام السياسي الجزائري وعلى عملية صنع القرارات الخارجية.

2. مفاهيم الدراسة:

1.2 السياسة الخارجية:

تعبر السياسة الخارجية للدولة عن تصور صانع القرار لمكانة بلاده، والأدوار التي يمكن أن تقوم بها إقليميا ودوليا، انطلاقا من اعتبارات المصلحة الوطنية والأمن القومي، وهناك مجموعة من التعريفات للسياسة الخارجية، فيعرفها فيرنس ورتشارد سنايدر الذي اهتم بالبعد الإدراكي لصانع القرار بأنها:" منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما، تم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة تحدث فعلا أو تحدث حاليا، أو يتوقع حدوثها في المستقبل"[1]، أما جيمس روزيناو فيعرف السياسة الخارجية بأنها: "منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق والأهداف المحددة سلفا"[2].

أما سيد محمد سليم فيعرفها بأنها:" برنامج العمل العلني الذي يختاره الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي"[3]. ويعرفها الدكتور حامد ربيع على أنها:" جميع صور النشاط الخارجي، حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، أن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي تطلق عليه السياسة الخارجية"[4]. وكتعريف عام يمكن القول أن السياسة الخارجية هي: "برنامج عمل تتبناه الوحدة الدولية ممثلة في صانعي القرار الرسميين بها على المسرح الدولي، ترى أنه من خلاله يمكن تحقيق أهدافها المختلفة سواء كانت داخلية أو خارجية، اقتصادية أو سياسية...الخ، ويتم ترجمة هذا البرنامج إلى سلوك فعلي سواء في صورة اتصالات يومية أو قرارات...الخ"[5]. أما فيما يخص أهداف السياسة الخارجية فيمكن القول أن أهم الأهداف القومية للدولة تتمثل فيما يلي[6]:

- حماية السيادة والأمن القومي: وهذا بتسخير قدرات الدولة وطاقاتها المتاحة لتحقيق ذلك؛
- تنمية قوة وقدرات الدولة: حيث تسعى الدولة إلى تقوية إمكانياتها، ورفض التدخل الخارجي في شؤونها؛
- زيادة القوة الاقتصادية للدولة من خلال ضمان موارد اقتصادية مستدامة، قد يكون الحصول عليها هدفا رئيسيا من أهداف السياسة الخارجية؛
- هدف التوسع وهو متعلق بالبيئة النفسية لصانع القرار، حيث يدفعه الشعور بالتفوق والرغبة في إثبات الذات إلى تعزيز النزعة التوسعية؛
- الدفاع عن إيديولوجية الدولة ونشرها كصورة تعكس واقعها السياسي والاجتماعي، ومن بين وسائلها الدعاية الإعلامية، وتشجيع الثورات التي تتبنى نهجا أيديولوجيا مشتركا معها؛

- الأبعاد الثقافية: فكل دولة تسعى إلى تدعيم وحماية تراثها الثقافي، والذي يشكل أحد مرتكزات قوميتها وهويتها الوطنية؛

2.2 الدور:

تبرز نظرية الدور كإطار تحليلي لفهم وتحليل السلوك الخارجي للدول، وتتضمن ثلاثة مراحل أساسية، تتمثل الأولى في تحديد المتغيرات التي تحدد سياق السياسة الخارجية لدولة ما وكيفية تأثيرها، وهي مجموع الظروف والعوامل التي تؤثر على صانع القرار وتتحكم في تصوره للأدوار الإقليمية والدولية لبلاده، أما المرحلة الثانية، فتتمثل في تحليل هيكل صنع السياسة الخارجية، وأهدافها، وأدوارها المراد تحقيقها(التوجهات)، التي تتحدد بناء على إدراك الدور من صانع السياسة الخارجية، والبيئة النفسية المحيطة، والمرحلة الثالثة تهتم بدراسة السلوك الخارجي، وطبيعة العلاقات والأدوات المستخدمة في تنفيذ السياسة الخارجية، ويشمل أداء الدور مجموع السلوكيات والمواقف التي تصدر من أشخاص حكوميين من أجل تحقيق أهداف السياسية الخارجية[7]. وتعتبر نظرية الدور تفسيرا للسياسة الخارجية لدولة ما، من خلال التركيز على تحليل المتغيرات المتعلقة بنخبة صنع القرار، وطبيعة فهمهم للنظام الدولي، ولدور بلادهم داخله، ويمكن القول أن مفتاح فهم الدور يكمن في تحديد التصورات الذهنية حول الدور الوطني لدى صانع القرار (**The National Role Conception**)التي عرفها "هولستي" على أنها: "التصورات الشخصية لصناع القرار عن أنواع عامة من القرارات والالتزامات والقواعد والفاعلين والوظائف الملائمة لدولتهم، والتي يجب على دولتهم إتباعها في معرض تفاعلها من النظام الدولي والإقليمي، وفقا لصورة محددة في أذهان صناع القرار حول طبيعة التوجهات والوظائف التي على دولتهم القيام بها"[8].

يعكس الدور ادعاءات الدولة في النظام الدولي، كما أن تحديد الدور يمكن من قياس درجة التغير الحاصل في السياسة الخارجية ومطابقة تصورات صانع القرار للدور الوطني مع السلوك السياسي، وعليه ينطوي تحديد الدور على إمكانية انتقال التحليل باتجاه تفسير التوجهات العامة لخيارات السياسة الخارجية، والكشف عن أولويات السياسة الخارجية ونمط رؤيتها للعالم وكيفية بناء التوقعات، وبالتالي يؤثر على تعريف المخاطر المحيطة بالدولة[9].

3.2 الدبلوماسية:

هناك العديد من التعريفات الخاصة بالدبلوماسية، حيث يعرفها أرنست ساتو: "أن الدبلوماسية هي استعمال الذكاء والكياسة في إدارة العلاقات الرسمية بين حكومات الدول المستقلة"[10]. وتعرف الدبلوماسية بأنها:" أحد الوسائل الأساسية لتحقيق مصالح الدولة الخارجية بالطرق السلمية وهي الكابح الوحيد والمعقول للحرب والذي يضمن مقدارا ضروريا من التكافؤ في الصفات التمثيلية واحترام رغبات الأطراف المتفاوضة في الدفاع المشروع عن مصالح بلادها في جو يسوده الاحترام والتقدير المتبادل"[11].

كنتيجة للتطورات الكبرى التي شهدها العالم، ازدادت أهمية الدبلوماسية كأداة للسياسة الخارجية، وتنوعت أشكالها وأهمها ما يلي[12]:

* دبلوماسية القمة (Summit diplomacy): وهي المؤتمرات التي يعقدها رؤساء الدول فيما بينهم لمناقشة القضايا الدولية والعلاقات المشتركة.

* دبلوماسية الأزمات (Crisis diplomacy): توجه لحل أزمة دولية طارئة كبديل عن الحرب.

* دبلوماسية التحالفات (Alliance diplomacy): وهي تكرس إنشاء تحالفات عسكرية، أو تكتلات سياسية لدرء المخاطر، وهي مهمة لأمن الدولة ونفوذها.

3. محددات وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا:

لم يتغير التوجه العام للسياسة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال والتي انبثقت من مبادئ ثورة التحرير، ورغم التحولات الكبيرة التي شهدها النظام الدولي والإقليمي، والتي أدت إلى تزايد المخاطر والتحديات، إلا أن السلوك الخارجي للجزائر بقي منضبطا ومتوازنا في القارة الأفريقية التي تعج بالنزاعات والصراعات، والتهديدات العابرة للحدود. ويمكن إجمال مبادئ السياسة الخارجية للجزائر فيما يلي[13]:

- دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها؛
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول؛
- دعم حركات التحرر في العالم؛
- عدم المساس بالحدود الوطنية للدول[14]؛
- رفض استخدام القوة أو التهديد بها لحل الأزمات والنزاعات الدولية، واعتماد الحوار والحل السياسي والطرق الدبلوماسية[15].

تعتبر الدائرة الإفريقية هي المجال الجيوسياسي الأبرز للسياسة الخارجية الجزائرية، حيث بدأت تستعيد القارة السمراء أهميتها في الأجندات الجديدة، لا سيما بعد تغير المشهد السياسي في الجزائر بعد الحراك الشعبي في 2019، والذي أفضى إلى تغير على مستوى القيادة السياسية، وإدراكات وتصورات صانع القرار لمكانة الجزائر وأدوارها المحتملة، وكذا لطبيعة التهديدات الأمنية المحيطة، والتي أصبحت تشكل تحديا مباشرا للأمن القومي الجزائري. إن الحديث عن سلوك الجزائر في القارة الإفريقية وفي محيطها الإقليمي، يدفعنا للحديث عن حدود وإمكانيات الدور الذي يمكن أن تقوم به الجزائر، مع تزايد المخاطر، وتزايد حدة التنافس والصراع الدولي في إفريقيا، وتعدد التهديدات العابرة للحدود، والتي لا يمكن بأي حال تجاهلها عند بناء استراتيجيات دفاعية وأمنية.

إن صنع قرارات السياسة الخارجية لأي دولة، يأخذ بعين الاعتبار ظروف البيئة الداخلية كالمعطيات الجغرافية والطبيعية، والوضع السياسي، والقدرات الاقتصادية والعسكرية، إضافة لما تفرضه البيئة الخارجية من نمط تفاعلات وتوازنات، ومصالح إقليمية ودولية، ومن بين أهم محددات السياسة الخارجية الجزائرية[16]:

1.3 المحددات الطبيعية والاقتصادية:

لقد ساهم الموقع الجيواستراتيجي للجزائر في إعطائها وضعا دبلوماسيا هاما، جعلها فاعلا دوليا سواء في الفضاء الإفريقي، أو العربي، أو المتوسطي أو الأوربي، حيث أن مساحة الجزائر والتي تقدر بـ2381741كم^2 تجعلها الدولة الأولى إفريقيا والتاسعة عالميا، وبحدود برية تتجاوز 6300 كم، مع شريط بحري يبلغ 1400كم، وتضاريس متنوعة، أما التعداد السكاني والذي قدر بـ40.63 مليون نسمة في بداية 2020، فيبقى صغيرا مقارنة بمساحة البلاد (الإحصائيات الأخيرة تؤكد أن العدد بلغ 43.85مليون نسمة في 2021).

تتمتع الجزائر بمقومات القوة الإقليمية من الناحية الاقتصادية، حيث يرتب الاقتصاد الجزائري–رغم أنه اقتصاد ريعي– في مرتبة متقدمة بالمقارنة بدول القارة الأفريقية، فإضافة إلى ارتفاع ناتجها المحلي الإجمالي واحتياطاتها النقدية، وتوفرها على مخزون معتبر من احتياطي الصرف، فهي كذلك تزخر بثروات طبيعية هامة، ومصادر طاقوية كثيرة كالنفط والغاز والفحم والفوسفات وغيرها، وتمتلك ثالث احتياطي إفريقي من النفط والمقدر بـ12.3 مليار برميل، وثاني احتياطي من الغاز بـ161.7مليار متر^3، وتمتلك ثروات حيوانية ونباتية غنية ومتنوعة[17].كما تتوفر موارد غذائية وزراعية المتنوعة.

2.3 القدرات العسكرية والعقيدة الأمنية:

تعتبر الجزائر من الناحية العسكرية، البلد الإفريقي الأكثر تسلحا بنسبة 52٪ من السلاح الذي تستورده دول أفريقيا مجتمعة حسب معهد ستوكهولم، بينما تحتل المركز السابع عالميا في الاستيراد، وحسب ذات التقرير فإن موازنة الدفاع في الجزائر حافظت على مستواها خلال السنوات الأخيرة، وقدرت بـ 10.1. مليار دولار خلال 2017، وهي تحتل المرتبة 20 عالميا، والثالثة عربيا، وهو ما يجعل الجزائر قوة عسكرية كبرى في إفريقيا. كما أن طبيعة الأسلحة التي تقتنيها الجزائر من روسيا مؤخرا أسلحة استراتيجية، على غرار منظومات الدفاع "أس 400 تيرايمف"، وأن قوات الجو الجزائري للدفاع عن الإقليم باتت ضمن أفضل 10 منظومات دفاع في العالم، وهو ما يقود إلى الحديث عن العقيدة العسكرية والأمنية للدولة وانعكاساتها على قرارات السياسة الخارجية [18]. حيث أن العقيدة الأمنية تساعد صناع القرار على تعريف المصالح الجيوسياسية لدولتهم، وتحديد سلم الأولويات التي تساعد الدولة على التفاعل والتعامل مع التهديدات والتحديات، وقد ركزت الدبلوماسية الجزائرية على عدد من أهداف السياسة الخارجية، خصوصا حماية الأمن القومي، في ظل الأوضاع الهشة التي تعيشها أغلب دول الجوار، كمشاكل تهريب

الأسلحة ومشاكل الطوارق وتزايد نشاط الجماعات المسلحة والإرهاب في ظل حدود مشتعلة وبيئة أمنية مضطربة، وعدم استقرار سياسي إقليمي[19].

3.3 الملامح الجديدة لسياسة الجزائر الخارجية:

فيما يخص الملامح الجديدة للسياسة الخارجية الجزائرية، بالتزامن مع وصول الرئيس تبون للحكم، فهذا يقود إلى استقراء بداية التحول في مجموعة من المظاهر والدلالات أهمها:

- جرأة ووضوح الخطاب السياسي الرسمي في العديد من المواقف والقضايا الخارجية، لا سيما قضية التطبيع مع "إسرائيل"، والعلاقات مع المغرب، والتعامل مع ليبيا .
- رغبة القيادة الجديدة من خلال الرئيس "تبون" في تبني توجه تشاركي في عملية صنع وصياغة القرارات الخارجية.
- ظهور مؤشرات قوية تدعم التغير على مستوى أدوات تنفيذ السياسة الخارجية في المستقبل، من خلال تضمين الدستور الجديد تعديلا –خصوصا المادتين (31) و (95) اللتان تم اعتبارهما تغييرا في العقيدة العسكرية الجزائرية – حيث يمكن للجزائر في إطار هيئة الأمم المتحدة، والاتحاد الإفريقي، وجامعة الدول العربية، أن تشارك في عمليات حفظ السلام من خلال قواتها تحت إشراف أممي، ويشترط موافقة ثلثي أعضاء البرلمان على ذلك[20].
- إدراك صناع القرار في الجزائر لحتمية التفاعل مع القضايا الإقليمية المباشرة، باعتبارها خطوطا دفاعية أولى للأمن القومي، خاصة في ليبيا ومنطقة الساحل.
- تزايد النشاط الدبلوماسي من حيث الحضور وحجم التفاعل والكثافة، كمشاركة الجزائر ممثلة في الرئيس تبون في مؤتمر برلين بخصوص الأزمة الليبية، ثم قمة الاتحاد الأفريقي قبيل زيارته للمملكة العربية السعودية، كما قام وزير الخارجية السابق صبري بوقادوم بسلسلة زيارات مع بداية 2021 أبرزها: لقاء الفرقاء في ليبيا، وزيارة كل من كينيا، والكونغو، وجمهورية لوسوطو، وأنغولا، والسودان، كما كانت الجزائر محطة هامة لزيارات دبلوماسية رفيعة المستوى أهمها: زيارة الرئيس التركي أردوغان، وزيارة الرئيس التونسي قيس سعيد للجزائر كأول محطة بعد تسلمه الرئاسة، إضافة إلى زيارات أخرى من رئيس الوزراء الإيطالي، وأمير قطر، ووزراء خارجية كل من مصر، والسعودية، والإمارات، وتركيا، وفرنسا، وإيطاليا[21].

- عودة رمطان لعمامرة على رأس وزارة الخارجية، كان يصب في خانة إعادة ترتيب أولويات السياسة الخارجية، حيث أن طموح عودة الجزائر بقوة إلى الساحة الإفريقية، كان يتماشى مع شخصية وخبرة لعمامرة وثقله الدبلوماسي القاري والدولي، حيث ترأس من قبل مجلس السلم والأمن الإفريقي، واسندت له العديد من المهام من قبل الاتحاد الإفريقي ومنظمة الأمم المتحدة، ومراكز دراسات عالمية على غرار مجموعة الأزمات الدولية، ومعهد ستوكهولم للسلام، كما تولى مهمة الممثل السامي للاتحاد الإفريقي، وعين عضوا في المجموعة رفيعة المستوى للاتحاد الإفريقي والقرن الإفريقي منذ 2018[22].

4. التعامل الدبلوماسي للجزائر مع أزمات الجوار الإقليمي:

يحيط بالجزائر ست دول إفريقية، وسبع دول باحتساب الجمهورية العربية الصحراوية، تتشارك معها حدودا طولها 6.393كم، يضاف لها 1.622كم واجهة بحرية على البحر المتوسط، وهو ما يعني أعباء أمنية إضافية، كما أن دول الجوار تعاني في أغلبها من عدم الاستقرار السياسي، وهذا ما شكل هاجسا كبيرا لدى صانع القرار في الجزائر في سبل مواجهة انعكاسات هشاشة هذه الدول على الوضع الداخلي للجزائر، إضافة لذلك، فإن مساحة الصحراء الجزائرية المقدرة مليون و990 ألف كم^2، وتزايد حوادث التسلل عبر الحدود، زاد من خطورة الموقف على الجزائر وعلى أمنها القومي[23]. إن وجود الجزائر في بيئة أمنية هشة وغير مستقرة سياسيا، وتعاني من التدخلات الخارجية، فرض على القيادة الجديدة تبني مقاربة استراتيجية شاملة تنطلق من اعتبار الأمن القومي أولوية الأولويات، وهدفا أساسيا من أهداف السياسة الخارجية، ثم الانخراط في لعب أدوار إقليمية تساهم في زيادة النفوذ وتعظيم المكانة الإقليمية للجزائر. وانطلاقا من إدراك صانع القرار في الجزائر لحجم المخاطر المحدقة بأمن البلاد وحدودها، ومن ضرورة لعب دور إقليمي يتناسب مع مكانة الجزائر، كان الوجود الدبلوماسي الجزائري حاضرا بقوة في الأزمات التي عرفتها دول الجوار الإفريقي.

1.4 الأزمة الليبية:

احتل الملف الليبي صدارة أولويات الرئيس تبون منذ توليه الحكم، وسعت الجزائر إلى بناء "توازن جديد" يقوم على دعم حكومة الوفاق في طرابلس، وإنهاء القطيعة مع قوى شرق ليبيا، والامتناع عن تقديم أي دعم عسكري مباشر لميلشيات غرب ليبيا. سعيا لاحتواء إمكانية انتقال الصراع إلى أراضيها، والتقارب مع حكومة الوفاق في طرابلس، خاصة بعدما أعلن الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون أن طرابلس تمثل خطا أحمرا لا يسمح بتجاوزه بعد لقائه فايز السراج رئيس حكومة الوفاق بداية عام 2021، ورفض الجزائر لاستمرار الحملة العسكرية التي بدأها الجيش الليبي في أفريل 2019 للسيطرة على العاصمة طرابلس، كما زاد التقارب والتنسيق الجزائري التركي، من خلال زيارة وزير الخارجية التركي في 2021/01/06، ثم زيارة الرئيس التركي أردوغان إلى الجزائر في 26 من نفس الشهر، وقد

استفادت الجزائر من التدخل العسكري التركي في إضعاف قوات حفتر، الذي هدد بنقل الحرب إلى داخل الجزائر. كما كان التنسيق الجزائري الإيطالي حاضرا من خلال زيارة رئيس الوزراء الإيطالي، وتوافق الطرفان في تحجيم أي دور لحفتر مستقبلا، وبالتالي الحد من النفوذ الفرنسي في ليبيا[24]. كما تحفظت الجزائر على العملية الأوربية "إيريني" التي أطلقت في 2021/04/10 لمراقبة منع دخول الأسلحة إلى ليبيا، ومن بين تحولات السياسة الخارجية الجزائرية في ليبيا، هو الانفتاح على خليفة حفتر والمستشار عقيلة صالح في شرق ليبيا، وهو ما كشف عن رغبة الجزائر في لعب دور متوازن في ليبيا بعد سنوات من القطيعة، وعدم المغامرة بخسارة حلفائها، وقد جددت الجزائر موقفها الداعي إلى الحوار وتغليب الحل السياسي، باعتباره السبيل الوحيد لضمان سيادة الدولة الليبية ووحدتها الترابية بعيدا عن التدخل الأجنبي، وبقيت الجزائر متمسكة برفض الحسم العسكري، مع ضرورة إشراك جميع الأطراف في مسار التسوية السلمية للأزمة[25].

من ناحية أخرى استغلت الجزائر الروابط الدينية والعرقية العابرة للحدود، والتشابك الاجتماعي للقبائل المحلية القاطنة على الحدود الصحراوية في شمال مالي وجنوب غرب ليبيا، وقامت بتقديم مساعدات اقتصادية لاستمالة السكان وثنيهم على الانضمام للجماعات المسلحة، وشبكات الجريمة المنظمة التي تهدد أمنها القومي، كما قدمت مساعدات أمنية وعسكرية ومالية لحكومات دول الجوار والساحل (تونس، ليبيا، ومالي، والنيجر، وموريتانيا، وتشاد، وبوركينافاسو). ويمكن القول أن التهديدات اللاتماثلية الناجمة عن انكشاف الحدود الجزائرية بسبب الأوضاع في ليبيا ومالي وصعوبتها الجغرافية وتعقيدها الديموغرافي، يجعل منها فضاءًا خصبا لنشاطات الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة-كما حدث في تيغنتورين في يناير 2013-، وفي حالة حدوث تهديد مباشر للأمن القومي للجزائر، فإن الوضع الجديد يسمح بتدخل عسكري تكتيكي لا يتعدى التخوم المشتركة على الحدود، بحيث لا يشوه مبدأ عدم التدخل، وآخذا بعين الاعتبار التكاليف الناجمة عن ذلك. كما لا يمكن إهمال الدوافع الاقتصادية في مدركات صانع القرار الجزائري إلى جانب الدوافع الأمنية والجيوسياسية، وبالتالي فإن تضمين إمكانية إرسال قوات عسكرية خارج الحدود في الدستور الجديد، يدخل ضمن مساعي استباقية للتحكم في إدارة تداعيات الصراعات المحتملة على الجزائر مستقبلا[26].

2.4 أزمة منطقة الساحل:

لطالما كانت الجزائر اللاعب الإقليمي الأبرز في منطقة الساحل الإفريقي على المستويين الأمني والسياسي، لكن الدور الجزائري سرعان ما تراجع في قيادتها للجهود العسكرية المشتركة، بعد تشكل قوات مجموعة الدول الخمس (تشاد والنيجر وبوركينافاسو ومالي وموريتانيا) عام 2014 بدعم فرنسي. وهو أمر لا ترغب فيه الجزائر التي لا ترحب بالتمدد الفرنسي في جوارها الجنوبي في ظل عملية "برخان"، التي بدأت في أوت 2014 وعززت النفوذ الفرنسي في المنطقة، وازداد الموقف الجزائري تشددا في علاقته بفرنسا بعد مجيء الرئيس تبون، ودفع بالجزائر إلى محاولة البحث عن

آليات جديدة لتعزيز دورها في إقليم الساحل[27].وامتلكت الجزائر القدرة على إدارة هذه الأزمة المعقدة، بسبب أن لعمامرة رافق أطراف الأزمة "الحكومة والأزواد" للتوقيع على اتفاق المصالحة سنة 2015 والذي سمي بـ"اتفاق الجزائر"، والذي تزامنت عودته مع تعيين عبد اللاي ديوب وزيرا للخارجية في مالي، وعودة بلال آغ شريف لقيادة حركات إقليم أزواد، وهما الشخصيتان اللتان اشتغل معهما في صياغة اتفاق السلم والمصالحة، وهذا من شأنه أن يدفع في اتجاه تنفيذ الاتفاق الذي يعرف تأخرا في تنفيذه[28].

أما على صعيد التدخل الدولي في منطقة الساحل فلم تستطع أمريكا ولا فرنسا من تحقيق السلم في مالي وعموم المنطقة بعد فشل حربها، واتسمت العملية السياسية في مالي بالتعقيد بعدما عرفت البلاد العديد من الانقلابات العسكرية كان آخرها انقلاب ماي 2021، الذي شعرت فيه النخبة العسكرية بالتهميش من طرف الرئيس الانتقالي "باه نداو" ورئيس الوزراء مختار وان، وقد أدى إصرار الجيش على الاستفراد بالسلطة إلى تسليط عقوبات من الاتحاد الأوربي والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "الإيكواس"، واختارت الحكومة المالية مسلكا تصادميا مع فرنسا وطالبتها بإنهاء تواجدها العسكري في البلاد، وقد تعرض هذا الوجود إلى حملة رفض من الماليين بسبب عجزه عن القضاء على الإرهاب، وتغذية الاحتقان السياسي، وهو ما أرغم فرنسا ورئيسها "إيمانويل ماكرون" على تخفيض عدد الجنود الفرنسيين منتصف عام 2021. ثم انتقلت عدوى الانقلابات العسكرية من مالي إلى بوركينافاسو في 24 /01/ 2022، بعد أن أطاح الضابط العسكري الشاب "إبراهيم تراوري" بالرئيس المؤقت "بول هنري سانداوغو داميبا"، لتضيف فشلا آخر لفرنسا في المنطقة، بعد تزايد الأصوات الرافضة للتدخل الفرنسي، بالتزامن مع بداية دخول فواعل جديدة في صورة "الشركة العسكرية الخاصة الروسية "واغنر"[29].

أما النيجر والتي تتقاسم مع الجزائر الحدود البرية الأطول البالغة 951 كم، وتقع ضمن عمقها الاستراتيجي، فهي ترتبط بروابط اقتصادية وإنسانية يجسدها السكان الطوارق، ومن بين ما ارتبطت به النيجر مع الجزائر بعض المشاريع الاستراتيجية في إطار التكامل الإقليمي، ومن بينها الطريق العابر للصحراء الذي يرتبط الجزائر بخمس دول أفريقية، واتفاق اقتصادي تتكفل فيه الجزائر بإنجاز شطر أنبوب الغاز لاغوس(نيجيريا–الجزائر) الذي يمر على النيجر بطاقة 30 مليار م^{3}سنويا. كما تجمع الجزائر بالنيجر اتفاقات عدة من بينها اتفاق تسيير دوريات مشتركة لتأمين الحدود منذ 2021، والعمل ضمن مجموعة مشتركة تضم قادة أركان جيشي البلدين إضافة إلى مالي وموريتانيا[30]. وبعد الانقلاب العسكري الذي حدث في النيجر يوم 2023/07/26، كان الموقف الجزائر يتسم بالتوازن والحذر، بحيث كانت تدعم من جهة شرعية الرئيس "محمد بازوم"، وفي مقابل ذلك ترفض أي محاولة للتدخل العسكري في النيجر، وقد أبدت الجزائر استعدادها للتوسط في حل الأزمة، واستثمار خبرتها الدبلوماسية في الوساطة والمصالحة في إفريقيا، وقد كان تخوف الجزائر من التدخل العسكري يستند لمعطيات أمنية يمكنها تشكيل تهديد مباشر للجزائر، وظهر ذلك في الموقف الجزائري الواضح لمجموعة "إيكواس"[31]. ومن بين مبررات التخوف الجزائري من الأزمة في

النيجر، هو وجود تهديد مباشر على الأمن القومي الجزائري بسبب الحدود المشتركة التي أصبحت مكانا لتزايد التهريب، وتجارة المخدرات، والهجرة غير الشرعية، التي شكلت عبئا اقتصاديا إضافيا على الجزائر، بعد أن أصبحت وجهة لآلاف المهاجرين من النيجر، كما أن (خط غاز لاغوس) الذي يشق الساحل سيكون مهددا في حال أي تدخل عسكري في النيجر، وسيؤثر على وضع الجزائر الاقتصادي، ويقوض مشاريع التعاون الثنائية، إضافة إلى تخوف الجزائر من التورط في حرب إقليمية، يمكن أن تخرج عن السيطرة، وتتسبب في فوضى إقليمية، وقد استطاعت الجزائر القيام بدور الوسيط في ظل تهديدات مدعومة من فرنسا كانت قد أطقتها دول "إيكواس" ضد قادة الانقلاب في النيجر، حيث قام وزير الخارجية الجزائري "أحمد عطاف" في هذا الإطار بزيارة الولايات المتحدة الأمريكية، وعددا من دول "إيكواس"، واقترحت المبادرة الجزائرية مجموعة من الحلول السلمية تم طرحها في 2023/08/29 لحل الأزمة في النيجر، وتضمنت ثلاث مستويات: مستوى داخلي بين الفرقاء في النيجر، ومستوى إقليمي يضم دول الجوار ومجموعة "إيكواس"، ومستوى دولي يضم الدول الراغبة في حل الأزمة، ويظهر أن نجاح الوساطة الجزائرية مرتبط بشكل أساسي بعملية التفاوض مع "إيكواس"، خصوصا نيجيريا، وبنين، وغانا، التي تبنت الخيار العسكري أكثر من غيرها، وفي الأخير يمكن القول أن الجهود الدبلوماسية للجزائر نابعة عن تصور شامل لدور الفاعل الإقليمي في منطقة الساحل، سواء في حال استمرار الانقلاب، أو إمكانية حدوث تدخل عسكري داخلي أو خارجي وهو ما تسعى الجزائر إلى منع حدوثه[32].

والملاحظ أن الوضع في المنطقة قد شهد استقرارا ملحوظا بعد نجاح النظام الجديد في النيجر في فرض إرادته وطرد القوات الفرنسية المتواجدة في البلاد منذ عقود، وتراجع دول إيكواس في تنفيذ تهديدها بالتدخل العسكري، وهو ما سمح بنجاح فرصة تجنب حرب إقليمية مدمرة.

3.4 الأزمة السياسية في تونس:

حملت الثورة التونسية جملة من التحديات السياسية والأمنية على الجزائر، التي ترى أن استلام حركة النهضة للسلطة يشكل تهديدا للنظام الجزائري، والخوف من عودة الإسلاميين إلى المشهد السياسي الجزائري بعد تجربة العشرية السوداء، أما التحدي الثاني فهو الاضطرابات الأمنية التي ميزت المرحلة الانتقالية في تونس، وما نجم عنها من ضعف الأجهزة الأمنية، والتي جعلت الحدود الجزائرية–التونسية تشهد انكشافا خطيرا، وهذا بانتشار الجماعات الإرهابية (في جبال الشعانبي)[33]. وعقب إعلان الرئيس التونسي قيس سعيد عن تجميد أعمال البرلمان ورفع الحصانة عن أعضائه، وحل الحكومة وإقالة رئيسها هشام المشيشي استنادا على تأويله لفصل دستوري، وما صاحب ذلك من أزمة سياسية[34]. في هذه الفترة العصيبة من تاريخ تونس كان الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون أول من تواصل معه لبحث الأزمة، وعبر عن دعمه ومساندته للرئيس التونسي، وقامت مؤسسة الرئاسة في الجزائر بإصدار بيان رسمي، تؤكد فيه بأن قيس سعيد قد أعلم تبون بأن تونس تسير في الطريق الصحيح لتكريس الديمقراطية والتعددية، وستكون هناك

قرارات مهمة في المستقبل القريب، وعقب الاتصال الهاتفي بين الرئيسين قام رمطان لعمامرة بزيارة إلى تونس التقى فيها بالرئيس التونسي قيس سعيد، وأكد وزير الخارجية الجزائري على ضرورة التعاون والتنسيق المشترك وتعزيز العلاقات الثنائية، وبذلك يبدو أن الجزائر التي تعتبر الحليف المهم لتونس حاليا، قد اختارت الوقوف والانحياز إلى الرئيس التونسي ودعم الخطوات الاستثنائية التي قام بها، والتي هي في نظر بعض الأحزاب والقوى التونسية والدولية انقلاب صريح على المسار الديمقراطي والشرعية الدستورية[35].

4.4 أزمة الصحراء الغربية والعلاقات مع المغرب:

يعد الصدام المستمر بين الجزائر والمغرب، وخلافهما الفكري والأيديولوجي فيما يتعلق خصوصا بقضية الصحراء الغربية، وتضارب مصالحهما منذ عقود، أحد أسباب استمرار النزاع، حيث تسعى الدولتان إلى تحقيق السيادة والهيمنة الإقليمية، وقد ولد هذا التنافس حالة من الاستقطاب الإقليمي والدولي، فالجزائر كسبت تأييد جنوب إفريقيا ونيجيريا، فيما نجحت المغرب في الحصول على دعم إسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، وهو الأمر الذي أطال عمر الأزمة وزاد من تعقيداتها[36].

كما كان لملف التطبيع المغربي الرسمي مع "إسرائيل" في 2020 كرابع دولة عربية، تداعيات عميقة على علاقاتها مع الجزائر، وقد ترافق هذا الإعلان مع موقف أمريكي من الرئيس السابق "ترامب" في اعتراف بمغربية الصحراء، واعتبر هذا الأمر مقايضة سياسية الهدف منها توريط المغرب في علاقات دبلوماسية مع الكيان "الإسرائيلي"، وقد اتفق الطرفان المغربي والأمريكي على استئناف المغرب للعلاقات الدبلوماسية مع "إسرائيل"، وتعزيز التعاون الاقتصادي والثقافي بين البلدين، ويحصل المغرب حسب مؤشرات غير معلنة على صفقة أسلحة أمريكية تتجاوز المليار دولار من طائرات طراز "أم كيو-9 "بي سكاي غارديان"(MQ-98 SkyGuardian) وذخائر[37].
ومن أهم ما جاء في الاتفاق[38]:

- الاعتراف الأمريكي بمغربية الصحراء الغربية، مقابل التطبيع مع "إسرائيل".
- استئناف الاتصالات الرسمية بين الطرفين، والسماح لشركات الطيران الإسرائيلية باستخدام المجال الجوي المغربي، وتبادل الرحلات الجوية المباشرة
- تعزيز العلاقات الاقتصادية والتكنولوجية
- فتح المكاتب الدبلوماسية بين البلدين والتجهيز لتبادل السفارات.

وفي إطار تنافسه الإقليمي مع الجزائر، قام المغرب بتكريس توجهه نحو إفريقيا، حيث طلب الانضمام للمنظمة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "الإيكواس"، كما تضاعفت مبادلاته التجارية مع دول غرب إفريقيا عبر ممر الكركرات خلال السنوات الماضية، ومع نهاية أكتوبر 2020، دخلت دول عربية على الخط، حيث دشنت الإمارات العربية

المتحدة قنصلية لها في مدينة العيون، وهذا ما يؤكد أن المغرب يعمل في عدة دوائر ويسعى إلى توجه جديد نحو الدول العربية لإقناعها بالانخراط في "دبلوماسية القنصليات"، مع محاولة إقناع دول آسيوية وأخرى من أمريكا الجنوبية، ويبدو هذا النهج الدبلوماسي والتجاري هو بمثابة إقرار مغربي على سيادته على الصحراء، من خلال تعزيز التحالفات مع دول المنطقة وكسب الدعم الدولي، وتغليب الطرح المغربي بخصوص الحكم الذاتي، وفرض سياسة الأمر الواقع على الجزائر وجبهة البوليساريو[39].

يمكن القول أن أزمة الكركرات في الصحراء الغربية كانت محطة من محطات التوتر في العلاقات بين الجزائر والمغرب في 2021/10/21، عندما قطع عشرات الأفراد المعبر الحدودي، وهو ما دفع بالمغرب للقيام بعمليات عسكرية في 13 2021/11 لإنهاء ما سماه استفزازا من البوليساريو[40]. وهو ما رفضته الجزائر، وردت عليه بتنظيم مناورات عسكرية على حدودها الغربية هي الأكبر منذ الاستقلال، كما استنكرت الخارجية سلوك المغرب، واعتبرت ما قام به انتهاكا لاتفاق وقف إطلاق النار الموقع عام 1991، وحذرت من تداعيات الوضع على السلم والأمن الإقليمي[41]. وإدراكا من القيادة الجزائرية بضرورة التموقع في إفريقيا، وضرورة تفعيل دور الاتحاد الإفريقي لتسوية الخلافات الإفريقية، طالبت الجزائر من خلال أشغال الدورة الـ21 للمجلس التنفيذي للإتحاد الإفريقي، مجلس السلم والأمن التابع له إلى تحمل مسؤولياته في الصحراء الغربية، في ظل الفشل التام لآلية "الترويكا"[42].

لقد شهدت العلاقات الثنائية بين البلدين استقطابا حادا عقب قرار مفوضية الاتحاد الأفريقي بقبول "إسرائيل" كعضو مراقب والموقف المغربي المؤيد له، واستدعت الجزائر سفيرها لدى المغرب للتشاور، بعد إعلان دبلوماسي مغربي عن تأييده للحركة الانفصالية في منطقة القبائل ردا حسبه على دعم الجزائر للانفصاليين في الصحراء الغربية، لكن المحطة الحاسمة كانت بإعلان قطع العلاقات الدبلوماسية من الجانب الجزائري في 2021/08/24، بسبب ما أسماه الأعمال العدائية للمملكة المغربية، وعن دوافع قطع العلاقات رد وزير الخارجية الجزائري أن المغرب لم تتوقف يوما عن التجسس على الجزائر منذ حرب 1963، واستخدمت برنامج بيغاسوس "الإسرائيلي"، كما اتهم المغرب بشكل صريح بالتورط في الحرائق الضخمة التي اجتاحت شمال الجزائر، كما ذكر بيان الخارجية الجزائرية أن المملكة المغربية جعلت من أراضيها قاعدة للتعاون مع المنظمتين الإرهابيتين حركة انفصال القبائل "الماك" و"رشاد"، المتهمتان في ضلوعهما في الحرائق التي شهدتها العديد من الولايات الجزائرية، وتورطهما في مقتل شاب بمنطقة القبائل والتنكيل بجثته[43]. كما أكد الوزير الجزائري أن المغرب انتهك حرمة القنصلية الجزائرية بالدار البيضاء عام 2013، وتخليه عن التزاماته بتنظيم استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية، وبذلك فإن المغرب بممارساته قد حطم أي مجال لعودة الثقة بين البلدين مستقبلا[44].

5. سلوك الجزائر وتفاعلها الدبلوماسي مع القضايا الإفريقية:

منذ استلام وزير الخارجية رمطان لعمامرة حقيبة الخارجية الجزائرية، لم يتوان الرجل في توظيف خبرته السياسية وعلاقاته الشخصية مع العديد من الأطراف والفواعل في القارة الإفريقية، وتزايد زخم النشاط الدبلوماسي للجزائر بشكل ملحوظ، وهو ما اعتبر مؤشرا على بداية عودة الجزائر إلى تقمص دورها الإقليمي في القارة الإفريقية.

1.5 الوساطة الجزائرية في أزمة سد النهضة:

يعد سد النهضة الأكبر في إفريقيا والعاشر عالميا في إنتاج الطاقة الكهربائية، حيث يبلغ ارتفاعه 145 مترا على سطح البحر، وحجم بحيرته 74 مليار متر مكعب، وطاقته الإجمالية 6000 كيلوواط من 16 توربينا، وهو يتكون من سدين: الأول السد الرئيس وهو عبارة عن سد خرساني يمتد على مجرى نهر النيل الأزرق، بطول يبلغ 1800م، وارتفاع نحو 145م، وسد مكمل يمتد على طول 5 كم تقريبا، ويبلغ ارتفاعه نحو 50 م، وهدفه هو حجز المياه خلال تحويل مجرى النهر لبناء الجدر الأوسط للسد الرئيسي، بحيث لا تذهب المياه إلى دول المصب قبل الملء الأول للبحيرة، وقد تم زيادة سعته التخزينية بداية من 11.1 مليار متر مكعب إلى 74 مليار متر مكعب، وقد أثار ذلك انزعاج مصر وقلقها من رغبة أثيوبيا في السيطرة والاستيلاء على الموارد المائية، وعدم استشارتها وتقليص حصتها من المياه وهو ما يهدد أمنها المائي، وتأتي التخوفات المصرية الأكبر من إمكانية عدم التوصل لاتفاق ملزم قبل الملء الأول للسد، حتى لا يشكل ذلك مبررا تستند إليه أثيوبيا في بناء باقي السدود مستقبلا، وفي 2020/07/22 أعلنت إثيوبيا رسميا على اكتمال المرحلة الأولى من ملء خزان السد والمقدرة بـ4.9 مليار م^3، وطالبت الخارجية المصرية توضيحات في هذا الشأن، وهو ما أدى زيادة توتر العلاقات بين البلدين وفشل كل جهود الوساطة الأممية والدولية[45].

في هذا الظروف الحساسة، عرضت الجزائر وساطتها لحل الأزمة، لكن رغم حجم التحديات الداخلية التي تعيشها الجزائر ومبادئ سياساتها الخارجية فقد فضلت الانخراط في الوساطة بين الطرفين للعديد من الأسباب[46]: أولها امتلاكها تجربة هامة في حل النزاعات الإقليمية، والعامل الثاني هو ارتباط الجزائر بعلاقات قوية مع كل الدول الثلاث سواء إثيوبيا أو السودان أو مصر، وهو ما يعزز من فرص نجاح الوساطة الجزائرية، كما أن هناك تعاون اقتصادي وتجاري مميز واستثمارات بين الجزائر ومصر، أما العامل الثالث هو نجاح الجزائر سابقا في مفاوضات كانت إثيوبيا طرفا فيها، فقد استطاعت الوساطة الجزائرية في ديسمبر 2000 أن تجمع أثيوبيا وأرتيريا على طاولة المفاوضات للتوقيع على اتفاقية الجزائر، التي وضعت حدا للحرب التي اندلعت بين الجانبين عام 1998 بسبب الخلاف على الحدود. ولا تبدو مهمة الجزائر سهلة في تقريب وجهات النظر بسبب تمسك كل طرف بموقفه، فأثيوبيا مصممة على عملية الملء الثانية لسد النهضة، في حين تتمسك دولتا المصب بعدم التنازل عن حقوقهما التاريخية وتريدان اتفاقا ملزما لجميع الأطراف[47]. وقد قام لعمامرة بزيارة أثيوبيا التقى خلالها رئيسة إثيوبيا ونائب رئيس الوزراء، الذي دعا الجزائر إلى لعب دور بناء في تصحيح التصورات الخاطئة لجامعة الدول العربية بشأن سد النهضة،

ومؤكدا نية إثيوبيا الاستخدام العادل والمنصف لمياه النيل والتزامها باستئناف المفاوضات الثلاثية برعاية الاتحاد الإفريقي، كما طلب من لعمامرة إقناع السودان بحل مشكلته الحدودية مع إثيوبيا سلميا والامتناع عن استخدام القوة[48]. ثم قام لعمامرة بزيارة إلى السودان ثم القاهرة حيث قدم تفاصيل وثيقة الوساطة الجزائرية. ولم تقتصر جولة وزير الخارجية الجزائري إلى شرق القارة السمراء على ملف سد النهضة، بل تضمنت كذلك تصور الجزائر للمشكل الحدودي بين السودان وإثيوبيا للوصول إلى تفاهمات ثنائية.

ينطلق التصور الجزائري على أن المادة "10" من اتفاق المبادئ الموقع عام 2015، تشكل منطلقا للتفاوض بين الدول الثلاث ولوساطتها، كونها تفتح المجال للوساطة الدولية بموافقة الدول المعنية، ولذلك ستنطلق المبادرة الجزائرية من كونها شبه ممثل للاتحاد الإفريقي الذي فشل في إنهاء الأزمة، لكن الوضع يتطلب تليين المواقف المتباينة رغم التحفظ المصري من خلال بيان الرئاسة. ومن جهة أخرى فإن مصر تجد نفسها محرجة في رفض المبادرة الجزائرية بالنظر إلى العلاقات بين البلدين، وكذا لحاجتها في إنهاء هذا الملف الذي لقي بسببه الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي انتقادات واسعة، وفي ذات الوقت فإن مصر لم تتحمس كثيرا للوساطة الجزائرية، وهذا راجع للخلافات بشأن الأزمة الليبية وإصلاح الجامعة العربية، وكذا التنافس بين البلدين على الزعامة العربية في الاتحاد الإفريقي. ورغم تعقيدات أزمة سد النهضة، فالجزائر حسب المراقبين قادرة بثقلها الأفريقي، ومكانتها في الاتحاد الإفريقي، على حشد الدول الإفريقية للخروج بحل لهذه الأزمة بما يرضي جميع الأطراف، والدفع نحو عزل الدولة التي ترفض قبول الحل المقترح، والذي سيكون بمثابة خارطة طريق دولية في التعامل مع الأزمة[49]. وسيجعل الجزائر ترمي بثقلها الدبلوماسي والسياسي، حيث سيكون نجاحه ضمن أولويات الرئيس تبون في المرحلة القادمة لتحقيق مكاسب خارجية تثري ولايته الرئاسية الحالية، خصوصا مع صعوبة الوضع الداخلي الذي تعيشه البلاد سياسيا واقتصاديا وأمنيا[50].

2.5 مواقف الجزائر داخل الإتحاد الإفريقي وجهود طرد "إسرائيل":

يعتبر التواجد في القارة الإفريقية مطلبا قديما في أجندات "إسرائيل"، وهدفا سياسيا واقتصاديا وأمنيا ملحا لها، تسعى من خلاله لفك العزلة السياسية المفروضة عليها منذ عقود من دول كثيرة، في ظل عدم وجود قبول إقليمي لها، وقد استطاعت "إسرائيل" في ظرف وجيز بناء شبكة من العلاقات والتحالفات مع عدة دول إفريقية، سمحت لها بالتغلغل في العمق الأفريقي خصوصا دول القرن الأفريقي وإثيوبيا، وكانت الذريعة "الإسرائيلية" تستند لمزاعم أمنية، حيث أن تنسيقها وتعاونها الأمني مع الحكومات الإفريقية، هو لتطويق ما أسمته التطرف الإسلامي ومكافحة الإرهاب، وقد نجحت "إسرائيل" في تحقيق مكاسب سياسية، وظهرت بوادر ذلك النجاح بامتناع دولتين أفريقيتين في مجلس الأمن عن التصويت لصالح قرار الدولة الفلسطينية وهما نيجيريا ورواندا، كما تمكنت "إسرائيل" مؤخرا من افتتاح ثلاث سفارات جديدة في دول أفريقية هي جنوب السودان ورواندا وزامبيا، إضافة إلى 11 سفارة إسرائيلية أخرى في

دول القارة[51]. وفي 2021/07/22 أعلن الاتحاد الإفريقي عن قبوله عضوية الكيان الصهيوني بصفة مراقب، وقد لاقى هذا القرار معارضة شديدة من الجزائر وجنوب إفريقيا[52].

انطلقت الجزائر في جهودها الدبلوماسية بتشكيل طاقم إفريقي يرفض انضمام "إسرائيل" إلى الاتحاد، وكان من بين الدول التي انضمت إلى المبادرة جنوب إفريقيا، وتونس وأريتيريا، والسنغال، وتنزانيا، والنيجر، وجزر القمر، والغابون، ونيجيريا، وزمبابوي، وليبيريا، ومالي، والسيشل، وقد صرح وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة أن الدبلوماسية الجزائرية لن تقف مكتوفة الأيدي أمام الخطوة التي قامت بها "إسرائيل" دون استشارة الدول الأعضاء، وتبذل الجزائر جهودا حثيثة في اتجاه سحب عضوية صفة مراقب عن "إسرائيل"، التي رغم تمكنها من تحقيق انجازات دبلوماسية في إفريقيا، إلا أنها مازالت تواجه رفضا كبيرا من عدة دول مؤثرة في الاتحاد الإفريقي، على غرار الجزائر، ومصر، وتونس، وجنوب إفريقيا وغيرها، بالتزامن مع تزايد الرفض الشعبي والرسمي للوجود "الإسرائيلي" في الفضاء الإفريقي[53]. وتدرك القيادة الجزائرية جيدا خطورة انضمام "إسرائيل" كعضو مراقب في الاتحاد الإفريقي لما يشكله ذلك من تهديد للجزائر وعلى نفوذها السياسي، ومصالحها وأمنها القومي خصوصا في ملف التطبيع وملف الصحراء الغربية، والتي شكلت خارطة سياسية جديدة وشبكة توازنات إقليمية، استفاد منها المغرب بعد تطبيعه المعلن مع "إسرائيل".

3.5 تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية وتعزيز التنمية والشراكة الجزائرية – الإفريقية:

عرفت الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إفريقيا عدة محطات هامة، ومن بينها مبادرة النيباد التي تم اقتراحها من قبل خمس دول إفريقية هي الجزائر، ونيجيريا، والسنغال، وجنوب أفريقيا، ومصر، وهي عبارة عن خطة عمل مفصلة للخروج بالقارة من الفقر والتهميش، والالتزام بالحكم الراشد والديمقراطية وحقوق الإنسان، والعمل على تحقيق السلم والأمن كأساس لتجسيد هذه الشراكة، التي تقوم على المشاركة مع الأطراف الخارجية وليس طلبا للمعونة منها. وتكمن أهمية المبادرة أنها تضمنت قطاعات حيوية في التنمية مثل الزراعة، والتعليم، والصحة، والتكنولوجيا والبنية التحتية، والبيئة، والاتصالات، وتعزيز الأمن[54]. وفي إطار اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية (AFCFTA) أكبر منطقة للتجارة الحرة منذ تأسيس منظمة التجارة العالمية، والتي ستعزز التجارة البينية بين الدول الإفريقية بنسبة 52٪، صادقت الجزائر على الاتفاق في أفريل 2021، المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية الذي وقع في كيغالي (رواندا) سنة 2018، وهو يمثل فرصة هامة للجزائر لتعزيز الشراكة الأفرو–جزائرية، وتسهيل دخول منتجاتها لمختلف الدول الإفريقية عن طريق فتح أسواق للسلع الإفريقية، والإلغاء التدريجي للتعريفة الجمركية، وتسهيل الاستثمارات، وخلق سوق قارية مشتركة، وبالتالي تسهيل حركة تنقل رأس المال ورجال الأعمال كخطوة أساسية لتحقيق التكامل الاقتصادي، خصوصا مع الانعكاسات السلبية التي خلفته أزمة كورونا على القارة، وقد تسمح هذه المنطقة التجارية

بتسريع وتيرة النمو الاقتصادي، وجذب الاستثمارات الخارجية المباشرة، وتطوير العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والدول الإفريقية وتحقيق التنمية[55].

6. الخاتمة:

من خلال ما سبق، يمكن القول أن الخط الدبلوماسي للجزائر في القارة الأفريقية قد أخذ في التصاعد من حيث الوجود والفاعلية منذ 2020، في ظل هشاشة الأوضاع في دول الجوار الإقليمي التي تعيش اضطرابات سياسية وأمنية غير مسبوقة، وتصادم في مصالح وإرادات القوى المتدخلة، مما زاد من تصاعد احتمالات التهديد العابر للحدود، وفرض على الجزائر أن تكون أكثر حضورا وتواجدا في محيطها الإقليمي والقاري، وعليه يمكن الخروج بالنتائج التالية:

– إعادة توجيه السياسة الخارجية الجزائرية نحو محيطها الإفريقي، بعدما كانت تركيزها منصبا على الدائرة المتوسطية والأوربية.

– تغير الخطاب السياسي الرسمي، الذي أصبح أكثر وضوحا في القضايا السيادية، وقضايا الأمن القومي والإقليمي، مع وجود إرادة سياسية واضحة لتعزيز طموح المكانة الإقليمية للجزائر وتوسيع مجال نفوذها.

– بناء توجهات السياسة الخارجية وأدوارها على أساس اعتبارات المصلحة الوطنية كأولوية وهدف لا يساوم.

– دسترة العمليات العسكرية الخارجية دون الإخلال بمبدأ التدخل، هو تحول نوعي في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية، حيث يكون التدخل – إن حدث – مرتبطا بموافقة البرلمان وبطبيعة وحجم التهديد.

– تزايد فاعلية أداء ونشاط الدبلوماسية الجزائرية مع القضايا الإقليمية والأخذ بزمام المبادرة في تسوية الأزمات في ليبيا وتونس ومنطقة الساحل.

– توظيف النظام السياسي لقضايا السياسة الخارجية ومحاولة تحقيق إنجازات دبلوماسية، يمكن أن تساعده في دعم شرعيته، في ظل صعوبة الوضع الاقتصادي الذي تمر به البلاد.

– الحضور الدبلوماسي للجزائر في المنظمات الإقليمية خصوصا الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية من خلال تفعيل دبلوماسية المنظمات وتبني المدخل المؤسساتي كسبيل للتأثير.

– تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية في أفريقيا من خلال النيباد ومنطقة التجارة الحرة الأفريقية.

– تعزيز الشراكة الاقتصادية مع الدول والمجموعات الاقتصادية القارية المختلفة، كالمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وهذا بفتح الطرق البرية كالطريق العابر للصحراء، وفتح خطوط جوية جديدة لتوسيع التعاون وزيادة المبادلات التجارية البينية.

7. الهوامش:

[1] أحمد النعيمي، **السياسة الخارجية** (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع،2010)،ص.20.

[2] سيد محمد سليم، **تحليل السياسة الخارجية** (بيروت: دار الجبل،2001)،ص.11.

[3] **المرجع نفسه**،ص.12.

[4] أحمد النعيمي، **مرجع سابق**،ص.22.

[5] محمد الدبار، "**أبعاد السياسة الخارجية دراسة تأصيلية**"، المعهد المصري للدراسات،2019/03/29، انظر: https://bit.ly/41EqVWK

[6] **المرجع نفسه**.

[7] جهاد عبد الملك عودة وسمير رمزي، " نظرية الدور وتحليل السياسة الخارجية،" المجلة العلمية للبحوث **والدراسات التجارية**، م.31، ع.03،(2017)،**مرجع سابق** ، ص.594.

[8] **المرجع نفسه**، ،ص.ص.578-592.

[9] محمد شاعة، "**الأدوار الإقليمية للسياسة الخارجية الجزائرية: مراجعة المصادر والأداء**، "مجلة البحوث السياسية والإدارية،م.07، ع.12،(2018)،ص.351.

[10] صلاح محمد عبد الحميد، **فن التفاوض والدبلوماسية**(القاهرة:مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع،2012)،ص.13.

[11] زياد خلف عبد الله الجبوري،"تطور الدبلوماسية-دراسة تحليلية،" **مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية**،م.14، ع.09 (تشرين الأول 200)،ص.484.

[12] **المرجع نفسه**، ص.ص.497-498.

[13] سمير قط، "**السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا:التطورات والمحددات**"، المركز الديمقراطي العربي،2017/02/22، أنظر: https://democraticac.de/?p=43847

[14] فيروز سعدة،"انعكاسات التحولات الإقليمية السائدة على توجهات السياسة الخارجية الجزائرية،"**المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**،م.31، ع.01(شتاء 2017)،ص.208.

[15] **المرجع نفسه**،ص.208.

[16] جهاد الغرام،"الدور الإقليمي للجزائر في إفريقيا،المحددات والأبعاد،"**مجلة آفاق لعلم الاجتماع**،م.06، ع.01(2007) ص.ص.170-171.

[17] صليحة عماد، **محددات وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دوائر محيطها الإفريقي**،أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية(جامعة ورقلة،2017)،ص.369.

[18] جلال خشيب،"**رؤية جزائرية لماذا تتسلح الجزائر عسكريا**" المعهد المصري للدراسات،2019/06/25،انظر: https://bit.ly/3ts9hZz

[19] علي مصباح محمد الوحيشي،"دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية الراهنة"**مجلة الدراسات القانونية والسياسية**،م.01، ع.05،(جانفي 2017)، ص.06.

[20] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،"**تقدير الموقف الجزائري من الأزمة الليبية بين التغير والاستمرارية**"،2020/07/07،انظر:
https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/The-Algerian-position-on-the-Libyan-crisis-between-change-and-continuity.pdf

[21] مركز الإمارات للسياسات،"**شبكة التفاعلات الخارجية للجزائر في محيطها الإقليمي**"،2020/07/08، انظر:
https://epc.ae/ar/topic/algerias-external-interaction-network-in-its-regional-environment

[22] عباس ميموني،"**هندس 40 عملية سلام، سر إعادة لعمامرة لقيادة دبلوماسية الجزائر**"،الأناضول،2021/08/02،انظر:
https://bit.ly/4azDpmn

[23] وليد عبد الحي، تقدير موقف استراتيجي" **آفاق السياسة الجزائرية بين التغير والتكيف**"، جويلية 2020، انظر:
https://bit.ly/41DrvUI

[24] مركز الإمارات للسياسات، **مرجع سابق**.

[25] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،**مرجع سابق**.

[26] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **مرجع سابق**.

[27] مركز الإمارات للسياسات، **مرجع سابق**.

[28] عبد السلام سكية،"**تحركات في كافة الاتجاهات..هذه أولويات الدبلوماسية الجزائرية**"2021/08/02،انظر:
https://bit.ly/3tu7GSW

[29] مجلس الشرق الأوسط، "**الأزمة في منطقة الساحل:الأسباب،والنتائج، والطريق إلى الأمام**"، 02 يونيو 2022، انظر:
https://bit.ly/3TFffAS

[30] عباس ميموني، "**النيجر..لهذه الأسباب ترفض الجزائر أي تدخل عسكري خارجي**"،2023/08/07، انظر:
https://bit.ly/48slFHM

[31] عبد النور تومي، "**انعاكاسات عدم الاستقرار في منطقة الساحل الأفريقي على أمن الدول المغاربية: أزمة النيجر أنموذجا**" 2023/08/26، مركز دراسات الشرق الأوسط، انظر:
https://www.orsam.org.tr/ar/nijer-krizi-sahel-bolgesindeki-guvenlik-ve-siyasi-istikrarsizligin-magrip-komsu-ulkelerine-yansimalari/

[32] صفيناز محمد أحمد،" **الجزائر وأزمة النيجر..الوساطة الدبلوماسية بين الفرص والتحديات**"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2023/09/01،انظر: https://acpss.ahram.org.eg/News/20989.aspx

[33] سمير قط، **مرجع سابق**.

[34] عبد الرزاق بن عبد الله،"**الجزائر تعلن قطع العلاقات الدبلوماسية مع المغرب**"،وكالة الأناضول،2021/08/24،انظر:
https://bit.ly/4aqCHrw

[35] موقع تركيا بالعربي،"**الدبلوماسية الجزائرية تتفاعل مع مصر وليبيا وتونس، فهل تصل إلى المغرب؟**"،2021/08/02، انظر:
https://bit.ly/41z0zVM

[36] محسن حسن،"**أزمة الصحراء الغربية..الأسباب والتوقعات**"، مركز برق للأبحاث،2017، انظر:
https://bit.ly/3RVPQBR

[37] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، التقدير الاستراتيجي(123)"**المسارات المحتملة للتطبيع المغربي وأثره على القضية الفلسطينية**"،ديسمبر 2020،انظر: https://bit.ly/48zgKF7

[38] إلهام جبر شمالي،"**مسار التطبيع بين المملكة المغربية وإسرائيل**"،مركز الزيتونة للدراسات والسياسات،انظر: https://bit.ly/41HEftq

[39] محمد المختار خليل، الحواس تقية، سيدي أحمد ولد الأمير،"**أزمة الصحراء الغربية:تطورات حساسة في ظل مواقف متباينة**"، مركز الجزيرة للدراسات،2020/11/24،انظر: https://studies.aljazeera.net/ar/article/4849

[40] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،"**أزمة الكركرات وسيناريوهات مستقبل قضية الصحراء**"،2021/12/07،انظر: https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Guerguerat-crisis-and-scenarios-for-the-future-of-the-Sahara-issue.aspx

[41] محمد المختار خليل وآخرون، **مرجع سابق**.

[42] مليكة.خ،"**إنجازات الدبلوماسية الجزائرية ترسم معالم العهد الجديد**"،2020/12/31،انظر: https://bit.ly/48ank56

[43] بوعلام غمراسة،"**الجزائر تقطع العلاقات مع المغرب بسبب أعمال عدائية**"جريدة الشرق الأوسط،25 أوت 2021، العدد:15611،على الرابط: https://bit.ly/3RvjjB4

[44] محمد عمر،"**رئيس وزراء المغرب يأسف لقطع العلاقات مع الجزائر ويعتبر عودتها أمر ضروري**"،2021/08/24،انظر: https://www.dostor.org/3550253

[45] بدر حسن شافعي،**مصر وإثيوبيا وصراع الهيمنة على حو النيل: سد النهضة نموذجا**، مركز الجزيرة للدراسات،2021، https://studies.aljazeera.net/ar/ebooks/book-1381

[46] عبد الحفيظ سجال،" **وساطة الجزائر في أزمة سد النهضة:إمكانات وعقبات**"، 2021/08/03،انظر: https://www.noonpost.com/content/41391

[47] عبد الحفيظ سجال **مرجع سابق**.

[48] عبد السلام سكية ومحمد مسلم،" **الجزائر في وساطة دبلوماسية لحلحلة أزمة سد النهضة**"،2021/07/31،انظر: https://bit.ly/3NHUDUR

[49] عبد السلام سكية ومحمد مسلم، **مرجع سابق**.

[50] عبد الحفيظ سجال، **مرجع سابق**.

[51] محمد محسن وتد،"**اللوبي الإسرائيلي الأفريقي..تحالف المصالح والبدائل**"،موقع الجزيرة نت،2016/03/09، انظر: https://bit.ly/3tz91b9

[52] بلال المصري،"**الكيان الصهيوني عضو مراقب بالإتحاد الإفريقي:الأسباب والتداعيات المحتملة**"،2021/07/29،انظر: https://democraticac.de/?p=76417

[53] موقع تركيا بالعربي،"**تتصدرها الجزائر..هل تنجح مساعي طرد "إسرائيل من الاتحاد الإفريقي**"،2021/08/02،انظر: https://bit.ly/3veVnun

[54]وهيبة دالع،"السياسة الجزائرية اتجاه لإفريقيا 1999-2016،"**المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، ع.07،(جوان 2016)، ص.16.

[55] سمية رمدوم،" الجزائر وإفريقيا نحو البحث عن فاعلية الدور"**مجلة متابعات إفريقية**، ع.15،(جويلية 2021)،ص.55.

8. قائمة المراجع:

1. بن عبد الله عبد الرزاق،"**الجزائر تعلن قطع العلاقات الدبلوماسية مع المغرب**"،وكالة الأناضول،24/ 08/ 2021،انظر: https://bit.ly/4aqCHrw

2. تومي عبد النور، "**انعاكاسات عدم الاستقرار في منطقة الساحل الأفريقي على أمن الدول المغاربية: أزمة النيجر أنموذجا**" 2023/08/26، مركز دراسات الشرق الأوسط، انظر:
https://www.orsam.org.tr/ar/nijer-krizi-sahel-bolgesindeki-guvenlik-ve-siyasi-istikrarsizligin-magrip-komsu-ulkelerine-yansimalari/

3. الجبوري زياد خلف عبد الله ،"تطور الدبلوماسية–دراسة تحليلية،" **مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية**،م.14، ع.09 (تشرين الأول 2007)

4. جلال خشيب،"**رؤية جزائرية لماذا تتسلح الجزائر عسكريا**" المعهد المصري للدراسات،2019/06/25،انظر: https://bit.ly/3ts9hZz

5. جبر شمالي إلهام،"**مسار التطبيع بين المملكة المغربية وإسرائيل**"،مركز الزيتونة للدراسات والسياسات،انظر: https://bit.ly/41HEftq

6. حسن محسن،"**أزمة الصحراء الغربية..الأسباب والتوقعات**"، مركز برق للأبحاث،2017، انظر: https://bit.ly/3RVPQBR

7. حسن شافعي بدر، **مصر وإثيوبيا وصراع الهيمنة على حو النيل: سد النهضة نموذجا**،الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،، 2021/07/01،انظر: https://studies.aljazeera.net/ar/ebooks/book-1381

8. خليل محمد المختار وآخرون،"**أزمة الصحراء الغربية:تطورات حساسة في ظل مواقف متباينة**"، مركز الجزيرة للدراسات، 24 /2020/10،انظر: https://studies.aljazeera.net/ar/article/4849

9. الدبار محمد،"**أبعاد السياسة الخارجية دراسة تأصيلية**"، المعهد المصري للدراسات،2019/03/29، انظر: https://bit.ly/41EqVWK

10. دالع وهيبة ،"السياسة الجزائرية اتجاه إفريقيا 1999–2016،"**المجلة الجزائرية للسياسة العامة**،م.03، ع.02،(جوان 2015)

11. رمدوم سمية،" الجزائر وإفريقيا نحو البحث عن فاعلية الدور"**مجلة متابعات إفريقية**، ع.15،(جويلية 2021).

12. محمد صلاح عبد الحميد، **فن التفاوض والدبلوماسية**(القاهرة:مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع،2012)

13. نماد صليحة، **محددات وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دوائر محيطها الإفريقي**،أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية(جامعة ورقلة،2017)

14. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،"**تقدير الموقف الجزائري من الأزمة الليبية بين التغير والاستمرارية**"، 2020/07/07،انظر:
https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/The-Algerian-position-on-the-Libyan-crisis-between-change-and-continuity.pdf

15. مركز الإمارات للسياسات،"**شبكة التفاعلات الخارجية للجزائر في محيطها الإقليمي**"،2020/07/08، انظر: https://epc.ae/ar/topic/algerias-external-interaction-network-in-its-regional-environment

ميموني عباس،"**مهندس 40 عملية سلام، سر إعادة لعمامرة لقيادة دبلوماسية الجزائر**"،الأناضول 02 /2021/08،انظر: https://bit.ly/4azDpmn

16. موقع تركيا بالعربي،"**الدبلوماسية الجزائرية تتفاعل مع مصر وليبيا وتونس، فهل تصل إلى المغرب؟**"،02/أوت/2021 ، انظر: https://bit.ly/41z0zVM

17. موقع تركيا بالعربي،"**تتصدرها الجزائر..هل تنجح مساعي طرد "إسرائيل من الاتحاد الإفريقي**"،02/08/ 2021،انظر: https://www.trtarabi.com/

18. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، التقدير الاستراتيجي(123)،"**المسارات المحتملة للتطبيع المغربي وأثره على القضية الفلسطينية**"، 23ديسمبر 2020،انظر: https://bit.ly/48zgKF7

19. محمد محسن وتد،"**اللوبي الإسرائيلي الأفريقي..تحالف المصالح والبدائل**"، الجزيرة نت،2016/03/09، انظر: https://bit.ly/3tz91b9

20. المصري بلال،"**الكيان الصهيوني عضو مراقب بالإتحاد الإفريقي:الأسباب والتداعيات المحتملة**"، 2021/07/29،انظر: https://democraticac.de/?p=76417

21. المركز العربي للأبحاث والدراسات،"**أزمة الكركرات وسيناريوهات مستقبل قضية الصحراء**"،2021/12/07،انظر: https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Guerguerat-crisis-and-scenarios-for-the-future-of-the-Sahara-issue.aspx

22. مجلس الشرق الأوسط، "**الأزمة في منطقة الساحل:الأسباب،والنتائج، والطريق إلى الأمام**"، 02 يونيو 2022، انظر: https://bit.ly/3TFffAS

23. ميموني عباس، "**النيجر..لهذه الأسباب ترفض الجزائر أي تدخل عسكري خارجي**"،2023/08/07، انظر: https://bit.ly/48slFHM

24. مليكة.خ،"إنجازات **الدبلوماسية الجزائرية ترسم معام العهد الجديد**"،2020/12/31،انظر: https://bit.ly/48ank56

25. محمد أحمد صفيناز،" **الجزائر وأزمة النيجر..الوساطة الدبلوماسية بين الفرص والتحديات**"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2023/09/01،انظر: https://acpss.ahram.org.eg/News/20989.aspx

26. النعيمي أحمد، **السياسة الخارجية**(عمان:دار زهران للنشر والتوزيع،2010)

27. عبد الملك جهاد عودة وسمير رمزي،" نظرية الدور وتحليل السياسة الخارجية،" **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية** ،م.31، ع.03،(2017)

28. سيد محمد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**(بيروت: دار الجبل،2001)

29. سعدة فيروز،"انعكاسات التحولات الإقليمية السائدة على توجهات السياسة الخارجية الجزائرية،"**المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**،م.31، ع.01(شتاء 2017)

30. شاعة محمد،"**الأدوار الإقليمية للسياسة الخارجية الجزائرية:مراجعة المصادر والأداء**،"مجلة البحوث السياسية والإدارية،م.07، ع.12،(2018)

31. سجال عبد الحفيظ،" **وساطة الجزائر في أزمة سد النهضة:إمكانات وعقبات**"، 2021/08/03،انظر: https://www.noonpost.com/content/41391

32. سكية عبد السلام،"**تحركات في كافة الاتجاهات..هذه أولويات الدبلوماسية الجزائرية**"2021/08/02،انظر: https://bit.ly/3tu7GSW

33. سكية عبد السلام ومحمد مسلم،" **الجزائر في وساطة دبلوماسية لحلحلة أزمة سد النهضة**"،2021/07/31،انظر: https://bit.ly/3NHUDUR

34. عبد الحي وليد، تقدير موقف استراتيجي" **آفاق السياسة الجزائرية بين التغير والتكيف**"، جويلية 2020، انظر: https://www.alzaytouna.net/arabic/data/attachments/St-Assessment/Algeria-FP_WA-7-20.pdf

35. عمر محمد،"**رئيس وزراء المغرب يأسف لقطع العلاقات مع الجزائر ويعتبر عودتها أمر ضروري**"،2021/08/24،انظر: https://www.dostor.org/3550253

36. الغرام جهاد،"الدور الإقليمي للجزائر في إفريقيا،المحددات والأبعاد،"**مجلة آفاق لعلم الاجتماع**،م.06،ع.01(2016)

37. غمراسة بوعلام ،"**الجزائر تقطع العلاقات مع المغرب بسبب أعمال عدائية**"جريدة الشرق الأوسط،25 أوت 2021، العدد:15611،على الرابط: https://bit.ly/3RvjjB4

38. قط سمير، "**السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا:التطورات والمحددات**"،2018/02/28، أنظر: https://democraticac.de/?p=43847

39. الوحيشي علي مصباح محمد ،"دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية الراهنة"**مجلة الدراسات القانونية والسياسية**،م.03،ع.01،(جانفي 2017).